

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر (2017)

دور المصارف الإسلامية في تجاوز الأزمات المالية - دراسة نظرية تحليلية

أ. إيمان محمود عبد السلام بريدان.

(قسم التمويل والمصارف - كلية الاقتصاد - جامعة طبرق - ليبيا)



دور المصارف الإسلامية في تجاوز الأزمات المالية - دراسة نظرية تحليلية

ملخص الدراسة:

أثبتت المصارف التقليدية فشلها في التعامل مع الأزمات، بل أنها كانت المسبب الرئيسي لها، وفي هذا الإطار تسعى هذه الدراسة لطرح المصارف الإسلامية كبديل يمكن الاستعانة به لتجاوز الأزمات نظراً لما تتمتع به من صيغ تمويل وآليات من شأنها تجنب مخاطر التعثر. تقوم الدراسة على استعراض الخصائص التي تميز أساليب التمويل الإسلامي وتجعل منها أكثر فعالية في التعامل مع الأزمات، بالإضافة إلى التطرق بالتفصيل للتجارب السابقة للمصارف الإسلامية في مواجهة الأزمات والتعرف على مدى تأثيرها بهذه الأزمات. لقد بينت الدراسة أن أدوات المصارف الإسلامية ترتبط بالاقتصاد الحقيقي، وتوزع المخاطر الأمر الذي جعل منها أقل عرضة لمخاطر التعثر في الاضطرابات المالية وهو ما أكدته التجارب السابقة للمصارف الإسلامية.

Abstract

Conventional banks not only failed in dealing with crises, but also they were the main causes of crises. This study seeks to explore the role of Islamic Banks in overcoming financial crises. The study first points out the characteristics of Islamic financial investment tools that make Islamic banks advantageous in dealing with financial instability. Then, it investigates in depth how Islamic banks managed to deal with the recent crises and how were they affected by these crises. Islamic banks' investment and financing tools are based on real economy, and they distribute risk, which makes them less affected by financial crises. This is confirmed by the growth and performance of Islamic banks during crises.

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر (2017)

1. المقدمة:

شهدت المصارف الإسلامية عبر العقود الماضية انتشاراً واسعاً وازدياداً في حجم أصولها الأمر الذي جعلها من أبرز الظواهر التي يشهدها القطاع المصرفي العالمي. والمصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تؤدي الأعمال المصرفية والتمويلية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بعكس المصارف التقليدية التي تقوم بممارسة أعمالها على أساس نظام الفائدة المحرم شرعاً، بأدلة عديدة مثل قوله تعالى: (وَأَحْلَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) (البقرة: 275) لذلك أصبحت المصارف الإسلامية ضرورة ملحة لأي مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا (الفائدة). كما أن النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية وتميزها في مجال عملها بتقديمها أساليب تمويل بعيدة عن قانون الديون والربا، وإثبات قوتها وصمودها في مواجهة آثار الأزمات المالية العالمية أدى إلى تسليط الضوء عليها من قبل خبراء المال، كما حظت باهتمام العديد من الدول المتقدمة. إن الظروف الراهنة التي تمر بها ليبيا وعدم استقرارها الاقتصادي الذي أدى إلى حدوث أزمة مالية أثبتت الحاجة الماسة إلى ضرورة إصلاح جذري في النظام المالي التقليدي ومن هذا السياق جاءت هذه الدراسة لطرح التمويل الإسلامي كأحد البدائل المناسبة لهذا الإصلاح وذلك من خلال استعراض الخصائص التي تجعل من المصارف الإسلامية فعالة في الأزمات و استعراض الدراسات والتجارب السابقة التي تبرز الدور الهام للمصارف الإسلامية ومدى قدرتها على مواجهة الأزمات المالية.

2. مشكلة الدراسة:

يمر الاقتصاد الليبي بفترة من عدم الاستقرار، حيث أسفرت الأحداث التي تمر بها البلاد عن عدة مشاكل اقتصادية أهمها الانخفاض الشديد في صادرات النفط وما نتج عنه من نقص في العملات الأجنبية، الأمر الذي كان له عدة آثار سلبية أبرزها قصور وظائف النظام المصرفي للدولة ككل وأزمة سيولة شديدة. وقد تصاحبت هذه الأحداث مع عدة تغييرات في القوانين والتشريعات التي تنظم اقتصاد الدولة، أهمها قانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية في ليبيا. نتيجة لعدم وجود بديل، بالإضافة إلى القصور في وظائفها بسبب الأزمة، أصبحت المصارف غير قادرة على تقديم خدمات وجذب الأموال، الأمر الذي زاد من صعوبة الخروج من الأزمة التي تعصف بالنظام المصرفي. ولذا نشأت الحاجة إلى وجود بدائل تمكن المصارف من استقطاب رؤوس الأموال واسترجاع ثقة العملاء. ومن هنا تظهر أهمية أساليب التمويل الإسلامي لما حققته من إنجاز ونمو خلال الأزمات المالية التي هزت الاقتصاديات العالمية (Parashar & Venkatesh 2010, p54) حيث يرى الخبراء الاقتصاديون أن المصارف الإسلامية أثبتت قوتها وقدرتها على مواجهة الأزمات وكانت أقل تأثراً بالأزمة المالية، كما أنها تسهم بشكل فعال في تحقيق الاستقرار المالي (Rajhi & Hassairi, 2013, p150).

لذلك وأخذاً بالاعتبار عدم استقرار القطاع المصرفي الليبي وسعيه للحصول على بدائل ناجحة، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المصارف الإسلامية كبديل لحل الأزمة المصرفية في ليبيا من خلال السعي للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور المصارف الإسلامية في تجاوز الأزمات المالية ؟

و للإجابة على هذا السؤال فإن الدراسة تتطرق للأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي صيغ التمويل الإسلامي التي من شأنها جذب الأموال و استعادة ثقة المودعين؟
- ما هو واقع ونمو المصارف الإسلامية في الاقتصاد العالمي ؟

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر (2017)

- ما هي كفاءة المصارف الإسلامية في التعامل مع الأزمات المالية ؟
- ما هي الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية؟
- 3. أهمية الدراسة:

تعتبر الأزمات المالية خطراً حقيقياً يهدد استمرارية اقتصاديات الدول، و لهذا يبرز السعي الحثيث لإيجاد حلول و طرح بدائل لتجاوزها. وتكمن أهمية هذه الدراسة في إفادة متخذي القرار من خلال تسليط الضوء على المصارف الإسلامية وأدواتها وكيفية توظيف هذه الأدوات للخروج من الأزمات. كما أن البحوث و الدراسات في مجال المصارف الإسلامية في ليبيا قليلة جداً مقارنة بغيرها من البلدان ذات الصلة، لذلك فإن هذه الدراسة تساهم في إثراء المعرفة في هذا المجال وزيادة الاهتمام به.

4. أهداف الدراسة:

- التعرف على دور المصارف الإسلامية في مواجهة وتجاوز الأزمات المالية.
- التعرف على صيغ التمويل الإسلامي التي تساهم في جذب الأموال و إعادة الثقة في المصارف
- التعرف على واقع المصارف الإسلامية في الاقتصاد العالمي.
- التعرف على المعوقات والصعوبات التي تواجه المصارف الإسلامية في التعامل مع الأزمات المالية.

5. منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة، يتم اتباع المنهج الاستقرائي والتاريخي وذلك من خلال مراجعة الأدبيات والمصادر التي تسلط الضوء على المصارف الإسلامية وأدواتها وتجاربها في التعامل مع الأزمات و المعوقات التي تواجهها.

6. ماهية المصارف الإسلامية:

لا تعتبر المصارف الإسلامية حديثة عهد بالنسبة للدول الإسلامية ولم يكن ظهورها مرتبطاً بظهور المصارف التقليدية، فقواعدهما جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي القائم على الشريعة الإسلامية السمحاء التي حرمت الربا (الفائدة) و بينت فقه المعاملات المالية، ولكن نظراً للوقوع في أيدي الاحتلال، أجبرت الدول الإسلامية على اتباع الأنظمة الاقتصادية والنقدية للدول المحتلة، مما أدى إلى الانحراف والبعد عن أحكام الشريعة الإسلامية وعدم تطبيقها وغياب الوعي الديني لدى أغلب الشعوب الإسلامية وبالتالي أخذت المصارف في الدول الإسلامية شكل المصارف التقليدية في تنظيم وتنفيذ أعمالها وتراجعت المرجعية الإسلامية أمام النظم السياسية والاقتصادية الغربية، الأمر الذي أسفر عن غياب المصارف الإسلامية وتأخر ظهورها و ببطء تطورها (رضوان ، 1996، ص 25-26).

1.6. مفهوم المصارف الإسلامية:

تعددت تعريفات المصارف الإسلامية، فهناك من يعرفونها من منطلق شرعي وآخرون من منطلق اجتماعي، إلا أن المضمون واحد فيمكن القول أن المصرف الإسلامي عبارة عن مؤسسة مالية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً و عطاءً وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها بقواعد الشريعة الإسلامية (سميران، 2011، ص 3). وبشكل أكثر شمولاً يُنظر للمصرف الإسلامي على أنه واسطة مالية تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها نظير حصة من الربح في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة عن طريق أساليب المضاربة والمشاركة والمتاجرة، وتقديم كافة الخدمات المصرفية، في

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر (2017)

إطار من الصيغ الشرعية نظير أجر، وبما يضمن التنمية والاستقرار (الطاهر، البشير وعبدالكريم، 2014، ص 26).

2.6. نشأة وتطور المصارف الإسلامية:

نظراً لإجماع الفقهاء على تحريم الربا وذلك من خلال كافة الأدلة الشرعية، فمن هذا المنطلق بدأ السعي المنهجي والجاد في بعض دول العالم الإسلامي لإصلاح الهياكل المالية والنقدية، فبدأ العمل على إنشاء مصارف إسلامية، وكانت التجربة الأولى في ماليزيا عام 1940 ف حيث تم إنشاء صناديق للادخار بدون فائدة، وطبقت باكستان الفكرة عام 1950 وذلك بإنشاء مؤسسة في الريف تقبل الودائع بدون عائد ثم تقوم بإقراضها إلى صغار المزارعين بلا فوائد ولكن هذه التجربة لم تنجح بسبب عدم كفاءة الجهاز الإداري والمالي، وبنفس النمط تكررت التجربة في الريف المصري واستمرت لعدة سنوات ولكن هي الأخرى لم يكتب لها النجاح بسبب عدم توفر الكوادر اللازمة لأداء العمل المصرفي ثم تكررت المحاولة عام 1963 حيث تم إنشاء بنوك الادخار المحلية التي أسسها (د . أحمد النجار) واستمرت لعدة سنوات ثم تم دمجها مع البنك الأهلي المصري عام 1968 (بركبية، 2014، ص8).

ثم تم بعد ذلك إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971 حيث يعد أول بنك ينص قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذاً أو عطاءً وهذا المصرف ذو طابع اجتماعي ومملوك بالكامل للدولة (بوجلال، 1990، ص11-12). وفي عام 1975 تم إنشاء البنك الإسلامي للتنمية في السعودية كبنك دولي هدفه تنشيط حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وهو بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد، وفي نفس السنة تأسس بنك دبي الإسلامي كأول مصرف تجاري إسلامي والذي يعتبره البعض البداية الحقيقية للمصارف الإسلامية.

وتعتبر الفترة من أواخر السبعينات إلى الوقت الحاضر فترة طفرة فقد تم إنشاء العديد من المؤسسات المالية الإسلامية مثل: بيت التمويل الكويتي سنة 1977، وبنك البحرين الإسلامي سنة 1979، وقطر الإسلامي وغيرها حيث توالى انتشار المصارف الإسلامية في باقي الدول العربية والإسلامية والدول الأجنبية. ولا زالت المصارف الإسلامية مستمرة في نموها فقد أظهرت التقارير استمرار انتشارها الأمر الذي قاد بعض من كبار المصارف العالمية مثل HSBC و PNB لأخذها بعين الاعتبار. استمر عدد المصارف الإسلامية وقيمة أصولها في الارتفاع فقي سنة 2010 بلغ حجم أصول أكبر 500 مصرف إسلامي 882 مليار دولار، و تجاوز حجم الأصول الأجمالي 1 تريليون دولار (خالد، 2013، ص163-164). وقد بين تقرير القدرة التنافسية (World Islamic Banking Competitive Report) (2013، ص6-8) أن المصارف الإسلامية كانت قادرة على النمو بما يعادل من 15% إلى 20% سنوياً، كما تجاوز حجم أصول المصارف الإسلامية حينها 1.7 تريليون. ووفقاً لنفس التقرير عن سنة (2016، ص11-15)، استمرت المصارف الإسلامية بنفس معدلات النمو في السنوات الماضية على الرغم ما تشهده الدول العربية والإسلامية من اضطرابات اقتصادية شديدة، كما بين التقرير توقعات بأن يتجاوز حجم أصول المصارف الإسلامية 3 تريليون دولار بحلول عام 2020.

3.6. أوجه الشبه والاختلاف بين المصارف الإسلامية والتقليدية:

تتفق المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في أن كليهما يخضع لرقابة البنك المركزي والتقيّد بالقوانين والقرارات الصادرة عنه، كذلك يتفقان في تقديم الخدمات المختلفة للعملاء، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ممارسة أوجه الاستثمار المختلفة التي تخدم المجتمع (فرحان، 2010)،

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر (2017)

ص5). ومن جهة أخرى يمكن تلخيص الاختلافات بين المصارف الإسلامية ونظيرتها التقليدية فيما يلي (شحاته، 2006، ص14-18؛ سمحان، 2013، ص25-26):

- التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية أما المصارف التقليدية لا تلتزم بالشرع بل تلتزم بالقوانين الوضعية.
- المال في المصارف الإسلامية ليس للإيجار بل للاستثمار أي لا متاجرة على ملكية المال، أما في المصارف التقليدية المال يؤجر أي أن (المال يولد المال).
- تعتبر المصارف الإسلامية مبدأ العمل هو مصدر لتشغيل رأس المال والكسب بخلاف المصارف التقليدية التي تعتبر المال المصدر الوحيد للكسب.
- لا تتعامل المصارف الإسلامية بالفائدة أخذاً وعطاءً في جميع معاملاتها بعكس المصارف التقليدية التي تتعامل بسعر الفائدة.
- المصارف الإسلامية مؤسسة استثمارية تقوم بالاستغلال الأمثل للموارد وتحمل رسالة تنمية واجتماعية في حين أن المصارف التقليدية مؤسسات مالية تقوم على مبدأ الاستدانة أي تتعامل بالدين والانتمان.
- تشارك المصارف الإسلامية الجهة الممولة مخاطر الاستثمار وتتقاسمها معها، مع السعي لتقليلها في حين لا توجد مصارف تقليدية تشارك الجهة المقترضة مخاطر الاستثمار.
- إن العلاقة القائمة بين المصارف الإسلامية والمودعين هي علاقة متاجرة ومشاركة وليس علاقة دائن ومدين كما هو الحال في المصارف التقليدية.
- إن أساليب التمويل في المصارف الإسلامية لا تؤدي إلى زيادة عرض النقود (التضخم) أما أساليب التمويل التقليدي تؤدي إلى زيادة عرض النقود وذلك من خلال عملية خلق النقود.
- عند تأخر المدين عن السداد لا تحمله المصارف الإسلامية أي أعباء إضافية تزيد من تعسره عن السداد بخلاف المصارف التقليدية التي تحسب عليه فوائد تأخير (فوائد مركبة) عند عجزه عند السداد في موعد الاستحقاق.
- تخضع المصارف الإسلامية لرقابة شرعية خاصة للتأكد من تطابق معاملاتها مع أحكام الشريعة بالإضافة إلى رقابة البنك المركزي أما المصارف التقليدية تخضع لرقابة البنك المركزي فقط.

4.6 أهمية المصارف الإسلامية:

إن وجود مصارف إسلامية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية يعزز من استقلالية الأمة الإسلامية، كما أن المجتمع الإسلامي يحتاج لملاذ آمن للتعامل المصرفي واستثمار أمواله بعيداً عن شبهة الربا، كما تلعب المصارف الإسلامية دوراً فعالاً في تنمية القيم الأخلاقية والعقائدية وتنشيتها في المعاملات المالية وبالتالي هي وسيلة لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية (ناصر، 2002، ص 31). تعتبر المصارف الإسلامية وسيلة لتشجيع الاقتصاد الحقيقي عن طريق إقامة مشروعات تنموية واقتصادية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومحاربة اكتناز الأموال الذي يعتبر تعطيلاً للمال عن الاستثمار، كما أن المعاملات المالية التي تقوم عليها المصارف الإسلامية تزيد من الترابط مع الاقتصاد الحقيقي (الإنتاجي) وتخلق قيمة مضافة ولا تتحمل مخاطر جديدة من أجل تعظيم الربح، وهي بذلك تحقق التوازن بين الأصول المالية والحقيقية وبالتالي لاتساهم في حدوث أزمات مالية (محيسن، 2009، ص12) ويزيد من أهمية المصارف الإسلامية فاعليتها في الحد من التوسع النقدي (التضخم) فعملية خلق النقود محدودة لعدم التعامل بالفائدة مما يساهم في استقرار وثبات الوحدة النقدية في قيمتها الشرائية (المشهرراوي، 2003، ص 66).

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر (2017)

5.6 مصادر الأموال في المصارف الإسلامية:

كغيرها من المؤسسات، يمكن للمصارف الإسلامية تدبير احتياجاتها من الأموال إما من مصادر داخلية أو خارجية وذلك كما يلي (الطاهر، البشير وعبدالكريم، 2014، ص31-35؛ سعدية، 2015، ص63-65):

1.5.6 المصادر الداخلية للأموال:

تشكل المصادر الداخلية نسبة ضئيلة من مصادر أموال المصرف لأن النسبة الأكبر تكون لمصادر الأموال الخارجية. وتتمثل المصادر الداخلية في حقوق المساهمين (رأس المال-الاحتياطات-الأرباح المحتجزة)، والمخصصات.

2.5.6 المصادر الخارجية للأموال:

يعتبر التمويل الخارجي هو المصدر الأكبر لأموال المصارف الإسلامية، ويأخذ التمويل الخارجي عدة أشكال أهمها الودائع (حسابات العملاء) و صكوك الاستثمار، وشهادات الإيداع، وصناديق الاستثمار.

حسابات العملاء (الودائع المصرفية الإسلامية بأنواعها): يتحصل المصرف على جزء من الأموال في صورة ودائع والتي قد تكون تحت الطلب يودعها العميل لدى المصرف وتمثل حساب جاري يتم السحب منه والإيداع فيه متى شاء العميل والأرباح المحققة من تشغيل هذه الأموال هي من حق المساهمين وليس العميل لأن المصرف ضامن لرد هذه الودائع. النوع الآخر من الودائع هو الودائع الاستثمارية وهي الأموال التي يودعها العميل لدى المصرف من أجل استثمارها لفترة معينة والحصول على عائد وتكون في شكل عقد مضاربة فالعميل رب المال والمصرف رب العمل ويتم تقسيم الربح بنسب متفق عليها والخسارة يتحملها العميل بشرط عدم تقصير المصرف. كما يمكن أن تأخذ الودائع شكل ودائع ادخارية لتشجيع صغار المودعين ويتم احتساب أرباحهم على أساس الرصيد الأدنى للحساب.

صكوك الاستثمار و شهادات الإيداع: صكوك الاستثمار هي وثائق تصدر بقيمة متساوية وتمثل حصص في ملكية مشروع مباح شرعاً وتطرح للاكتتاب العام وتعتبر البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات وتكون هذه الصكوك في شكل عقد مضاربة، فالمال من طرف أصحاب الصكوك وإدارة العمل من قبل المصرف، وتحدد أرباح المصرف بنسبة متفق عليها. أما شهادات الإيداع فهي شهادات تصدر بفئات مختلفة على سبيل المضاربة وتستخدم في تمويل مشروعات متوسطة الأجل ويتم توزيع العائد شهرياً أو في نهاية كل فترة.

صناديق الاستثمار: يتم إنشاء هذه الصناديق لغرض تلبية احتياجات المودعين من استثمار، بتوظيف أموالهم في مجالات تناسبهم سواء كانت محلية أو دولية، وبما يحقق لهم عوائد ويتم طرح الصندوق للاكتتاب العام على المستثمرين ويتقاضى المصرف نسبة من الربح مقابل إدارته لصندوق.

6.6 استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية بتوظيف أموالها واستثمارها من خلال استخدام أساليب وصيغ التمويل التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه الصيغ (الأمين، 2000: ص13؛ سعدية، 2015: ص99-106؛ إرشيد، 2007، ص 31-120؛ صالح و غربي، 2009، ص7-9):

1.6.6 المضاربة:

تقوم المصارف الإسلامية بتمويل المشاريع والاستثمار فيها على أساس المضاربة وهي عبارة عن عقد بين المصرف والعميل، ويسمى المصرف (رب المال) أي هو الذي يقوم بتهيئة المال والعميل يسمى

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر (2017)

(رب العمل أو المضارب) أي هو الذي يقوم بإدارة المشروع على ان يتم تحديد الربح بنسب متفق عليها، أما الخسارة فيتحملها رب المال (المصرف) وحده مالم يثبت تقصير المضارب (العميل) وتتخذ المضاربة عدة أنواع منها: المضاربة المقيدة، والمضاربة المطلقة، والمضاربة المستمرة، والمضاربة المؤقتة.

2.6.6. المشاركة:

هي عبارة عن عقد من عقود الاستثمار بين المصرف والعميل بحيث يقدم كل منهما المال بنسب متفاوتة أو ثابتة وذلك من أجل إنشاء مشروع جديد أو قائم وبذلك يكون لكل منهما حصة في رأس المال ويتم تقاسم الأرباح بنسب متفق عليها والخسائر تقسم على حسب حصة كل منهما في رأس المال وتنقسم إلى نوعين: مشاركة دائمة، ومشاركة مؤقتة.

3.6.6. بيع المراجعة:

هو عبارة عن عقد من عقود الاستثمار التجارية يقوم فيه المصرف بشراء سلعة يحددها العميل ويدفع المصرف ثمنها نقداً ثم يقوم المصرف بإعادة بيع السلعة (بعد أن يمتلكها) إلى العميل بسعر أعلى ولكن الدفع مؤجل إما دفعه واحدة أو أقساط ويشترط في المراجعة أن تكون تكلفة الشراء التي يتحملها المصرف معلومة، وكذلك الربح يكون محدد، والسلعة يجب أن تكون مملوكة للمصرف قبل بيعها للعميل. وهنا تجدر الإشارة بأن الفائدة التي تدفع على القروض في المصارف التقليدية والمحرم شرعاً تستبدل بالفرق بين سعر الشراء وسعر البيع.

4.6.6. بيع السلم:

هو عقد من عقود الاستثمار التجارية يتم بموجبه قيام المصرف بشراء سلعة محددة المواصفات بناء على طلب العميل (البائع) ودفع الثمن نقداً من قبل المصرف على أن يلتزم البائع تسليم السلعة للمصرف بعد أجل محدد فهو بيع (أجل بعاجل) ويوفر هذا النوع من العقود التمويل اللازم للبائع.

5.6.6. بيع الاستصناع:

هو عبارة عن عقد من عقود الاستثمار التجارية وهو عقد شراء حيث يقوم العميل بالاتفاق مع المصرف على صنع سلعة معينة محددة المواصفات على أن تكون المواد الأولية من عند الصانع الذي يتفق معه المصرف وبعد استلام المصرف السلعة من الصانع والتأكد من أنها مطابقة للمواصفات يقوم بتسليمها للعميل وتحصيل الثمن المتفق عليه بالطريقة المتفق عليها.

6.6.6. التمويل بالإجارة:

هو عبارة عن عقد منفعة معلومة لأصل معلوم يقوم فيه المصرف بشراء أصل معين بناءً على طلب ورغبة العميل ثم يقوم المصرف بتأجيره للعميل لمدة محددة وبشروط معينة وبأجر دوري يمكن ان يكون التأجير تشغيلياً (تمليك العميل حق الانتفاع بالأصل على أن يتم إعادة الأصل للمصرف في نهاية المدة) أو تأجيراً منتهياً بالتمليك (تمليك العميل منفعة الأصل مع وجود تعهد من المصرف بتمليك الأصل للعميل في نهاية مدة التأجير).

7.6.6. التمويل الزراعي:

ويشمل التمويل الزراعي على المزارعة وهي قيام مالك الأرض بتقديم الأرض والبذور إلى العامل ليقوم بزرع الأرض والاعتناء بها مقابل الحصول على حصة من إنتاج الأرض حسب النسب المتفق عليها لكل منهما، والمساقاة والتي تقوم على تقديم الثروة النباتية من أشجار وزرع لمالك معين إلى العامل ليقوم بالري أو السقي والرعاية مقابل أن يتم توزيع الناتج من الثمار بينهما بنسب متفق عليها، والمغارسة أي

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر (2017)

أن يتم تقديم الأرض من مالك معين إلى المزارع ليقوم بغرس أشجار معينة حسب الاتفاق ويتم توزيع الإنتاج بينهما.

7.6. الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية:

تقدم المصارف الإسلامية العديد من الخدمات كما هو الحال في المصارف التقليدية ولكنها تختلف عنها في أنها تقدم هذه الخدمات وفقاً للضوابط الشرعية الإسلامية وبآليات مختلفة، وتشمل الخدمات التي يقدمها المصرف الإسلامي الخدمات المصرفية الاجتماعية كالقروض الحسن وإدارة أموال الزكاة، بالإضافة الخدمات المصرفية التجارية كالحوالات والكفالات المصرفية والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وإدارة الممتلكات والاكتتاب (سمحان، 2013، ص42).

7. الأزمات المالية العالمية:

مر الاقتصاد العالمي والمبني بشكل رئيسي على النظام الرأسمالي بعدد من الأزمات عبر فترات مختلفة ، بل أن الأزمات أصبحت سمة رئيسية من سمات النظام الرأسمالي. فمن ناحية تاريخية تعتبر أزمة التوليبومانيا سنة 1637 ف إحدى أقدم الأزمات العالمية، فقد اكتشفت هولندا زهرة التوليب وزاد الطلب عليها وارتفعت أسعارها مما أدى إلى المضاربة فيها بشكل كبير وفجأة انخفضت أسعار هذه السلعة نتيجة اندفاع عمليات البيع بدون أسباب واضحة وتسبب ذلك في إفلاس المتعاملين في السوق وفقدان ممتلكاتهم التي وضعوها رهن لقروض تم استخدامها في المضاربة، انتشر على إثر ذلك الفقر وسادت حالة ركود اقتصادي، وكانت هذه الأزمة أولى الأزمات المالية الناتجة عن المضاربة (خالد، 2013، ص40-41).

تعد الأزمة المالية عام 1929 ف (الكساد العظيم) أكثر الأزمات شدة في القرن العشرين، فقد شهدت الولايات المتحدة حالة ازدهاراً اقتصادياً في فترة العشرينات وتوفرت الأموال في المصارف والشركات حيث تم توظيف مبالغ هائلة منها في سوق الأوراق المالية وتضاعفت أسعار الأسهم أربع مرات لتصل إلى مستويات قياسية ثم بدأ الوضع يتعثر وانخفضت الأسعار بسبب الاندفاع الكبير نحو البيع وانهارت بورصة وول ستريت مما أدى إلى تعثر المصارف الأمريكية بسبب عجز المقترضين المضاربين عن الوفاء بالتزاماتهم وانخفض انتاج الصناعة الأمريكية وارتفع مستوى البطالة. ومن مسببات هذه الأزمة الإفراط في الانتاج الزراعي والصناعي والتوسع في الاقتراض من قبل الأفراد لشراء السلع المختلفة، وهيمنة الفكر الكلاسيكي في علم الاقتصاد الذي يدعم التوازن بين الطلب والعرض، وكذلك انتشار المضاربة في الأسواق المالية. استمرت هذه الازمة سنوات عديدة ولم تنتهِ إلا بحدوث الحرب العالمية الثانية (1939-1945) (التوني، 2004، ص4-5).

وقد توالى الأزمات التي عصفت بالاقتصاد العالمي كأزمة التضخم بعد الحرب العالمية الثانية، وأزمة البورصة الأمريكية عام 1963 ف، وأزمة ارتفاع اسعار النفط سنة 1973 ف، وأزمة المديونية عام 1980 ف (خالد، 2013، ص41-43، عبداللطيف، 2011، ص22).

عبر العقدين الماضيين شهد الاقتصاد العالمي أزمتين غير مسبوقتين: الأزمة الآسيوية عام 1997، والأزمة المالية العالمية عام 2008. فقد تعرضت دول جنوب شرق آسيا لأزمة مالية بدأت في تايلاند ثم انتشرت في دول أخرى من المنطقة منها ماليزيا، الفلبين، إندونيسيا، مما أدى إلى انهيار أسعار صرف عملات هذه الدول نتيجة هجمات المضاربة التي تعرضت لها، وربطها بالدولار الأمريكي، فانهارت أسعارها مقابل الدولار وانهارت أسعار الأوراق المالية في البورصات الآسيوية، كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا كان له تأثيراً سلبياً على ميزان مدفوعاتها حيث يؤدي هذا النمو إلى التوسع الكبير في الانتاج وارتفاع قيم العقارات وزيادة قيم الأسهم العادية وزيادة القروض البنكية

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر (2017)

وبالتالي تسبب في الضغط على العملات المحلية. الجدير بالذكر أن أثر الأزمة الآسيوية لم يقتصر على دول آسيا فحسب، بل امتد إلى الأسواق العالمية (Chowdhry & Goyal, 2000, pp135-140) أما بالنسبة للأزمة المالية العالمية سنة 2008، فتعتبر نتاجاً للأزمات المالية المتتالية التي هزت الاقتصادات العالمية خاصة منذ عام 1973. في مطلع القرن الحالي سعت الولايات المتحدة لإنعاش اقتصادها المتذبذب، عن طريق زيادة منح الائتمان إلى القطاع العقاري وتخفيض سعر الفائدة إلى 1%، والتوسع في إنشاء مؤسسات لشراء الرهون العقارية مما أدى إلى زيادة الإقبال على الاستثمار في العقارات (التمويل العقاري بضمن رهن تلك العقارات)، وارتفاع المضاربات، وأصبحت عوائد العقارات لا تغطي تكلفتها. نتيجة لما سبق كثرت حالات التعثر والتخلف عن السداد خلال المدة 2002-2006 ف وقامت المصارف بالحجز على الرهون العقارية وأصبح هناك أزمة رهن عقاري تسببت في انخفاض أسعار أسهم المصارف في البورصات واضطراب أسعار الصرف في الأسواق العالمية وارتفاع أسعار السلع الغذائية والصناعية والاستراتيجية كالنفط حيث وصل سعره في سبتمبر 2008 (142) دولار وهو أعلى سعر يصل إليه حتى ذلك التاريخ، وهكذا توالى الأحداث وبكثرة الرهونات العقارية التي دخلت التعثر بدأت المصارف والشركات تعلن إفلاسها وتدهورت أوضاع البورصات داخل الولايات المتحدة الأمريكية وامتد أثرها إلى البورصات العالمية. لقد تعددت الآثار التي أحدثتها هذه الأزمة وامتدت آثارها من بلد لآخر بسرعة هائلة، وبالتالي انكشف للعالم حجم وعمق الأزمة التي كانت نتيجة لأحداث وأزمات سابقة ومتتالية ولم تأت فجأة (الوادي، خريس، وسمحان، 2009، ص 7-9 ؛ Crotty, 2009, p3-22).

يتضح من خلال الاطلاع على تاريخ الاقتصاد الرأسمالي أنه اقتصاد أزمات مستمرة وقد اعترف كبار الاقتصاديين الغربيين بأن الاقتصاد الرأسمالي اقتصاد وهمي فيه (98%) من النقود لا يقابلها أصول مادية و(2%) من النقود يقابلها أصول مادية وتمثل الاقتصاد الحقيقي. إن النظام الرأسمالي هو النظام السائد في العالم بسبب التطور في وسائل الاتصال والعولمة فالأزمات التي مر بها كان لها تأثيراً سلبياً على المجتمعات من الناحية المادية أو الفكرية وتسببت في خسائر كبيرة (فرحان، 2010، ص 8-9).

8. المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمات:

بينت الأزمات صعوبة الوصول للتوازن الاقتصادي والمالي في ظل الاقتصاد الرأسمالي المضاربي، ويعتبر التمويل الإسلامي المتميز بتوزيع المخاطرة، وتجنب بيع الديون والمجازفات، وإلغاء المعاملات الربوية، وتشجيع العقود المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، من أهم البدائل لاحتواء التقلبات الاقتصادية (صالح و غربي، 2009، ص 3-4)

تعتبر دول منظمة التعاون الخليجي من الدول الرائدة في مجال المصارف الإسلامية حيث يشكل القطاع المصرفي الإسلامي جزءاً رئيسياً من أنظمتها المالية كما أن الأسواق المالية لهذه الدول تتصف بتطورها وارتباطها الوثيق وتأثرها بالأسواق العالمية؛ الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة للآثار السلبية للأزمة.

وفي هذا السياق هدفت دراسة (ALmanaseer (2014, pp176-187 إلى تقييم أثر الأزمة المالية العالمية على ربحية المصارف الإسلامية في دول منظمة التعاون الخليجية. وقد تكونت عينة الدراسة من 24 مصرف إسلامي في كل من البحرين، والكويت، وقطر، والسعودية، والإمارات خلال المدة 2005-2012. باستخدام تحليل الانحدار المتعدد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية للأزمة المالية على ربحية المصارف الإسلامية. كما توصلت الدراسة إلى أن زيادة الاعتماد على حقوق الملكية تعد سبباً رئيسياً في تخفيف أثر الأزمة على المصارف الإسلامية، ومن ناحية أخرى على الرغم من ضعف أثر الأزمة على الربحية إلا أنه يزداد بزيادة كل من حجم أصول المصرف، والسيولة، والمصروفات الغير مباشرة. ولتخفيف أثر الأزمة على أداء المصارف يتوجب الاعتماد على التمويل

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر (2017)

باستخدام حقوق الملكية لزيادة كل من حجم المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى تخفيض كل من السيولة وحجم المصروفات الغير مباشرة.

ونظرا لتزايد نمو التمويل الإسلامي و تزايد الاهتمام بالمصارف الإسلامية، مَوَّل صندوق النقد الدولي عدة دراسات تهتم بالصيرفة الإسلامية، ودورها في تجنب الأزمات منها دراسة Hassan and Dridi (2010, pp1-47) التي هدفت إلى التعرف على أداء المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية خلال فترة الأزمة العالمية في الدول التي تشكل المصارف الإسلامية جزءا رئيسا من اقتصادياتها، وهي ماليزيا، وتركيا، والبحرين، والأردن، والكويت، والسعودية، وقطر، والإمارات. وقد تكونت عينة الدراسة من 120 مصرف 25% منها إسلامية والباقي تقليدية. وقد تميزت هذه الدراسة بشمولها لمصارف إسلامية من دول تختلف في عدة عوامل كالإطار القانوني وطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي والتقليدي وغيرها، على سبيل المثال تتميز السعودية والبحرين بأن مصارفها تسوق للمصارف الإسلامية خارج البلاد ولديها عدة فروع و نوافذ في بلدان مختلفة، كما أن المصارف الإسلامية الماليزية في العادة تكون شركات تابعة للمصارف التقليدية. وبهذا التنوع سعت الدراسة إلى الوصول إلى أثر الأزمة على المؤسسات المالية الإسلامية بشكل أكثر شمولاً. وبالمقارنة مع المصارف التقليدية، أوضحت الدراسة أن هناك اختلاف في تأثير الأزمة على المصارف الإسلامية عن التقليدية. وقد توصلت الدراسة إلى أن نموذج وطريقة عمل المصارف الإسلامية ساعدتها على التخفيف من تأثيرها بالاضطراب الاقتصادي خلال سنة 2008، على الرغم من ضعف ممارسات إدارة المخاطر الذي أدى إلى تراجع ربحيتها في سنة 2009 مقارنة بالتقليدية. بالإضافة إلى ذلك حققت المصارف الإسلامية نمواً في أصولها و منح الائتمان خلال سنتي 2008-2009 الأمر الذي كان له دوراً فاعلاً في إرساء الاستقرار الاقتصادي والمالي، حيث أن متوسط معدل نمو أصول القطاع المصرفي بشكل عام في دول الدراسة خلال الفترة 2002-2008 بلغت 21% في حين كان متوسط معدل نمو أصول المصارف الإسلامية للفترة ذاتها 38%. كما بينت الدراسة أن المصارف الإسلامية تميزت عن التقليدية خلال الأزمة من حيث التصنيف الائتماني حيث أن مؤسسات التصنيف الائتماني فضلت المصارف الإسلامية عن التقليدية خلال فترة الأزمة. وفقاً لنتائج هذه الدراسة فإن نمو حجم الأصول ومنح الائتمان يرجع إلى تمويل قطاعات المقاولات والسلع الاستهلاكية من قبل هذه المصارف، وكذلك الوضع الاقتصادي المستقر للدولة. أما أسباب اختلاف ربحية المصارف الإسلامية عن التقليدية فترجع إلى انخفاض عدد المحافظ الاستثمارية وانخفاض درجة الرفع المالي لدى المصارف الإسلامية حيث أن هذين المتغيرين يتناسبان عكسياً مع ربحية المصرف. كما أن حجم المصارف الإسلامية كان له أثراً إيجابياً على الأرباح خلال الأزمة في حين أن علاقة حجم المصرف كانت عكسية مع ربحية المصارف التقليدية خلال فترة الأزمة. إن هذه النتائج تتناقض مع نتائج دراسة (Cihak & Hesse (2008, pp1-31 حيث تؤكد على أن حجم المصارف الإسلامية يؤثر سلباً على ربحية المصارف الإسلامية، غير أن سبب في اختلاف نتائج هذه الدراسة يعزى إلى أن حجم العينة فيها يتكون بشكل رئيسي من المصارف الإسلامية في إيران التي تمتلك نظاماً مختلفاً.

وفي دراسة أحدث لصندوق النقد الدولي سعى (Farooq & Zaheer (2015, pp1-29 للوقوف على مدى قدرة المصارف الإسلامية على تجنب الأزمات في باكستان، حيث تمت مقارنة مدى استجابة المصارف الإسلامية والتقليدية للأوضاع الاقتصادية المضطربة باستخدام بيانات عن الإيداعات الأسبوعية للمصارف خلال الفترة من 2008-09-27 إلى 2008-10-14، مع الأخذ في الاعتبار خصائص المصرف كمتغيرات ضابطة قد تؤثر في الإيداعات. وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية كانت أقل عرضة للسحب خلال فترة الاضطراب، وأكثر جذباً للإيداعات، كما أن منح القروض من قبل المصارف الإسلامية كان أقل حساسية للتغير في الإيداعات. و يُعزى تميز المصارف الإسلامية

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر (2017)

إلى مقدار الثقة في تعاملات المصارف الإسلامية حيث أن خصائص الأخرى المصرف التي تضمنتها الدراسة لم يكن لها أي تأثير.

ويفسر (Cihak & Hesse, 2010, pp95-113) أن آلية مشاركة الأرباح مكنت المصارف الإسلامية من المحافظة على ثرواتها وتجنب تدهور مركزها المالي في ظل الأوضاع الاقتصادية المضطربة. ويعزى استقرار المصارف الإسلامية في فترة الازمة إلى 4 أسباب رئيسية: أولاً تحريم الربا والغرر في الإسلام منع المصارف الإسلامية من التعامل في الأدوات المالية التي تعتبر سبباً رئيسياً للأزمة المالية مثل الديون المضمونة بالأصول. ثانياً المصارف الإسلامية تركز على الاقتصاد الحقيقي، حيث بينت إحصائية صادرة عن مجلس البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية أن كل من المربحة والإجارة شكلتا نسب 65%، و 13% على التوالي من أدوات المصارف الإسلامية في منطقة منظمة التعاون الخليجي خلال سنة 2007. إن الضوابط التي تضعها المصارف الإسلامية للمربحة والإجارة تتطلب من المصرف المعرفة الجيدة لغرض استعمال التمويل علاوة على ملكية المصرف للأصل، الأمر الذي ساهم في ضمان استخدام الاموال للأغراض المخصصة لها. ثالثاً: النقص في التبادل بين المصارف وهو ما يعرف ب (Interbank Market) وغياب الإقراض أدى إلى وجود فائض في السيولة لدى المصارف الإسلامية مما ساهم في تجنب أثر الأزمة. أما السبب الأخير فهو عدم توفر أدوات التحوط المالية والذي كان يعتبر ضعفاً في المصارف الإسلامية ؛ كان له أثراً إيجابياً في تجنب الأزمة.

ويرى خريوش (2010، ص1-31) في دراسته التي هدفت إلى تسليط الضوء على أهمية التمويل الإسلامي ودوره في الحد من تداعيات الأزمة العالمية المالية من خلال دليل المصارف الإسلامية الأردنية أن المصارف الإسلامية كان تأثرها بالأزمة المالية أخف من المصارف التقليدية في الأردن، وذلك قياساً بعوائد الأسهم خلال فترة الأزمة. كذلك الأمر بالنسبة لصافي التدفق النقدي للأنشطة التمويلية في المصارف الإسلامية فقد ارتفع خلال الأعوام 2007-2008-2009، بينما انخفض في الفترة ذاتها بالنسبة للمصارف التقليدية. إن السبب الحقيقي للأزمة المالية هو التوسع في القروض الربوية نتيجة انخفاض سعر الفائدة خاصة القروض العقارية مما أدى إلى زيادة الديون وتعثر السداد، كذلك التعامل بالمشتقات المالية كان سبباً في هذه الأزمة التي امتد أثرها إلى اقتصاديات الدول العربية، لذلك توصلت الدراسة أن البديل الإسلامي في تمويل المشروعات الاستثمارية هو الحل الأمثل لتخفيف أثر الأزمة المالية لما تقوم عليه المصارف الإسلامية من قواعد وأسس تحقق الأمن والاستقرار، وتقلل من المخاطر، وتتسم بالأمانة والصدق، وتحرم الربا والاحتكار والاستغلال. كما أن قاعدة المشاركة في الأرباح والخسائر والاستثمار الحقيقي والتوظيف الكامل للأموال والموجودات وعدم التعامل بالمشتقات المالية كانت الدافع للعديد من الدول الأوروبية للعمل والسير على أسس وضوابط التشريعات الإسلامية الاقتصادية لتخفيف من أثر الأزمة. كما أوصت الدراسة بأهمية الاستفادة من العقود المالية الشرعية وضرورة تطويرها مثل عقد السلم والصكوك الإسلامية لتحل محل العقود الربوية كعقود المشتقات المالية المستقبلية والخيارات وعقود المبادلات السلع وأسعار الصرف.

أوضح خالد (2013، ص159-180) أن الأزمة المالية العالمية ساهمت في تطور العمل المصرفي الإسلامي وتسليط الضوء على التمويل الإسلامي واقتناع العالم به كمنافس حقيقي للتمويل التقليدي يمكن الاستعانة بمبادئه لتحقيق الإصلاحات المرجوة في النظام التقليدي. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية توفر أنواع متعددة من صيغ التمويل التي تمكنها من تشكيل نظاماً تمويلياً متكاملاً لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، كما يدعم التمويل الإسلامي الاستقرار المالي والحد من التضخم وزرع الثقة في المؤسسات المالية من خلال التوزيع العادل للمخاطر بين أطراف العملية التمويلية وتخفيف الصدمات المالية من خلال مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر ومبدأ إمهال المعسر وعدم

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر (2017)

المضاربة في الأسواق المالية. كما حققت المصارف الإسلامية منذ نشأتها قبل ما يقارب أربع عقود نمواً كبيراً. وبالرغم من هذا النجاح للمصارف الإسلامية إلا أنها تواجه العديد من المعوقات كنفق الكوادر البشرية المؤهلة وتعدد الآراء الفقهية والأسس التقليدية التي تعتمد عليها السلطة الرقابية المتمثلة في المصارف المركزية. وأخيراً توصلت الدراسة إلى أن أغلب الاحصائيات والبحوث أظهرت بأن تأثير المصارف الإسلامية بالأزمة المالية كان تأثيراً مرتبطاً بتداعيات الأزمة على الاقتصاد الحقيقي أي أنه تأثير غير مباشر وأن هذه الآثار تعتبر ضئيلة مقارنة بحجم الخسائر الفادحة التي تكبدها النظام المصرفي التقليدي. كما بينت هذه البحوث قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق الاستقرار الكلي من خلال توفير التمويل حتى خلال الأزمات بخلاف المصارف التقليدية التي تشدد على شروط الائتمان خلال الأزمة.

هدفت دراسة (Daly et al 2013, pp1-12) إلى اختبار كفاءة المصارف الإسلامية في التعامل مع أزمة الرهن العقاري الأمريكية مقارنة بالمصارف التقليدية في ثمان أنظمة مصرفية تتعامل بالمبادئ الإسلامية في أنظمتها المالية، وقد تكونت عينة الدراسة من 48 مصرف نصفها إسلامي والنصف الآخر تقليدي مصنفة حسب الحجم إلى مصارف كبيرة وصغيرة . وقد وظفت الدراسة نموذج Z-score المعروف لغرض الحكم على صلاية المصارف قيد الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية صغيرة الحجم أقوى من نظيرتها التقليدية، أما بالنسبة للمصارف كبيرة الحجم فقد تبين أن المصارف التقليدية أكثر صلاية. وعند مقارنة المصارف الإسلامية الصغيرة بالمصارف التقليدية كبيرة الحجم تبين أن الأولى أكثر قدرة على الاستمرار وأكثر كفاءة في التعامل مع الأزمة.

وتعتبر ماليزيا أضخم الاقتصاديات الإسلامية، كما ساهم التحول إلى النظام الاقتصادي الإسلامي بشكل رئيسي في النهضة التي شهدتها الاقتصاد الماليزي في نهاية القرن العشرين. ولتقييم كفاءة المصارف الإسلامية الماليزية في التعامل مع الأزمة العالمية في عام 2007-2008 قام (Abdulle & Kassim 2012, pp9-20) بمقارنة المصارف الإسلامية بنظيرتها التقليدية في ماليزيا وذلك باستخدام ثلاث مؤشرات أداء: الربحية، السيولة، ومخاطر الائتمان للمصارف محل الدراسة. وقد تكونت العينة من 6 مصارف إسلامية و9 تقليدية خلال مدة خمس سنوات من 2006 إلى 2010 مقسمة إلى ثلاث فترات قبل الأزمة وخلال الأزمة وبعد الأزمة. وقد تبين أن المصارف الإسلامية حققت أرباحاً أفضل في السنوات الأولى من فترة الدراسة، غير أن الفروقات تلاشت في السنوات الأخيرة. بالنسبة لمخاطر الائتمان توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية كانت أقل مخاطرة وأقل عرضة للإفلاس على الرغم من أن الفروقات بينهما لم تكن جوهرية. بالإضافة إلى ذلك احتفظت المصارف الإسلامية بأصول سائلة أكثر من المصارف التقليدية الأمر الذي جعلها أقل عرضة لمخاطر السيولة الناتجة عن الأزمة. وقد أرجت الدراسة السيولة الزائدة إلى التقيد بتعليمات الدين الإسلامي التي تضع ضوابطاً محددة للاستثمار.

إن نجاح المصارف الإسلامية مقارنة بالتقليدية في مواجهة الأزمة لا يعني عدم تأثيرها على الإطلاق حيث تأثرت بدرجات متفاوتة عندما تفاقمت الأزمة وتحولت إلى أزمة اقتصادية وأعطلت عجلة النشاط الاقتصادي وذلك لارتباط أصول المصارف الإسلامية بالاقتصاد الحقيقي خاصة العقارات حيث انخفضت قيمتها بسبب الأزمة في الأسواق الإقليمية والعالمية مما أدى إلى انخفاض معدل نمو حجم أصول المصارف الإسلامية من 34,34% عام 2007 إلى 28,46% عام 2008، وهو العام الذي تازم فيه الوضع في أمريكا ثم انخفض إلى 8,14% وهذا يعود إلى تحول الأزمة إلى أزمة اقتصادية. بالرغم من هذا الأثر السلبي على المصارف الإسلامية في انخفاض نمو أصولها إلا إن ارتباط أصول المصارف الإسلامية بالاقتصاد الحقيقي جنبها فقدان قيمة الأصول بالكامل، بخلاف المصارف التقليدية التي فقدت بعض أصولها المالية بالكامل وذلك بسبب عدم ارتباطها بالأصول الحقيقية (خالد، 2013، ص28). بالإضافة إلى ذلك توصلت بعض الدراسات إلى نتائج مختلفة عن النتائج السائدة في الأدبيات مثل دراسة

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر (2017)

(Miniaui & Gohou (2013, pp115-130) التي توصلت إلى أن أداء المصارف الإسلامية الإماراتية خلال فترة الأزمة كان بخلاف دول التعاون الخليجي أسوء من المصارف التقليدية، إلا أن أداء المصارف الإسلامية بعد الازمة تحسن ولم تكن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين أدائها أداء التقليدية.

9. المعوقات والصعوبات التي تواجهها المصارف الإسلامية:

تواجه المصارف الإسلامية عدة صعوبات، ساهمت في تأخر انتشارها، والتغلب على هذه الصعوبات من شأنه أن يساعد على انتشار المصارف الإسلامية ويمكن تلخيص هذه المعوقات فيما يلي (الموسوي وجواد، 2009، ص106-110؛ سميران، 2011، ص3-5؛ Bashir, Sajid & Iqbal, 2011, p59):

- غياب دور مؤسسات البحث والتطوير داخل المصارف الإسلامية، والتي تعمل على تنمية أدوات المال الإسلامية مما أدى إلى قلة الوعي المالي الإسلامي .
- عدم قدرة المصارف الإسلامية على إيجاد معايير خاصة بها تنظم أعمالها ونشاطها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مما جعلها تركز على ذات المعايير التي تتبعها المصارف التقليدية فيما يتعلق بالسيولة والربحية والمخاطرة وبأقصى درجة من الأرباح.
- من أخطر التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية بناء كيان مؤسسي خاص بمتطلباتها المؤسسية وتلبية احتياجات الاستثمار وكذلك ضعف الدعم الحكومي لها.
- نظراً لتطور المتغيرات المالية فإن من الصعوبات التي تواجهها المصارف الإسلامية حاجتها إلى وجود محفظة متنوعة من الأدوات المالية حتى تمتلك المرونة في تلبية كافة المتطلبات.
- في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة المالية فإن دخول المصارف الإسلامية في حيز المصارف العالمية يعرضها إلى المنافسة الغير متكافئة مع المصارف العالمية العملاقة نظراً لتكنولوجيات الهائلة التي لدى هذه المصارف في تقديم خدمات متنوعة وكذلك حرصها على الإنفاق على عمليات البحث والتطوير.
- تواجه المصارف الإسلامية صعوبة في إدارة السيولة النقدية الفائضة لديها كذلك عدم قدرتها على التعامل مع البنك المركزي بالفائدة الربوية عندما تواجهها مشكلة في نقص السيولة.
- صعوبة التوافق بين السياسات المرسومة في البنك المركزي والمصارف الإسلامية فالرقابة التي يفرضها البنك المركزي على المصارف الإسلامية بإلزامها بإيداع احتياطي قانوني على جملة الودائع في البنوك المركزية يعطل نسبة كبيرة من الودائع عن الاستثمار والربح لأن المصارف الإسلامية لا تأخذ الفائدة على الاحتياطي لتحريمها شرعاً بخلاف المصارف التقليدية .
- عدم وجود كوادر مدربة في المصارف الإسلامية تجمع بين الاقتصاد والشريعة وذلك لعدم تدريس الاقتصاد الإسلامي الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية في الجامعات، والتركيز على الاقتصاد التقليدي الوضعي.
- لا يوجد أطر قانونية بشكل دقيق تنظم العمل المصرفي الإسلامي والعقود المالية كما أن المصارف المركزية في أغلب الدول لا تعترف بالمصارف الإسلامية ووضعت القوانين كلها على النمط التقليدي.
- عدم وجود أسواق مالية إسلامية وبالتالي تواجه المصارف الإسلامية صعوبة في امتلاك أدوات مالية تمكنها من تحويل استحقاقات الموارد قصيرة الأجل إلى استثمارات وتمويلات طويلة الأجل لذلك يتم تركيزها على الصفقات قصيرة الأجل بسبب عدم تمكنها من الحصول على السيولة من الأسواق الثانوية.

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر (2017)

10. النتائج والتوصيات:

1.10. النتائج :

من واقع ما تم التطرق إليه يمكن استنتاج ما يلي:

- ترتبط صيغ التمويل الإسلامي بالاقتصاد الحقيقي وتحقق التوازن بين الأصول المالية والأصول الحقيقية وبالتالي لا تساهم في حدوث أزمات مالية بخلاف المصارف التقليدية التي بعيدة كل البعد عن الاقتصاد الحقيقي.
- في ظل الأزمات المالية التي تعرض لها العالم استطاعت المصارف الإسلامية أن تحقق نمواً في أصولها ومنح الائتمانات.
- طريقة عمل المصارف الإسلامية الخاصة ساعدتها على التخفيف من أثر الاضطرابات الاقتصادية ولم تتأثر ربحيتها بالأزمة ويرجع ذلك إلى انخفاض درجة الرفع المالي وانخفاض عدد المحافظ الاستثمارية كما أن حجم المصارف الإسلامية كان له أثراً على الأرباح.
- تميزت المصارف الإسلامية خلال فترة الأزمات بأنها أكثر جذباً للإيداعات وأقل عرضة للسحب وذلك نتيجة الثقة في تعاملات المصارف الإسلامية.
- إن قاعدة المشاركة في الأرباح مكنت المصارف الإسلامية من المحافظة على ثرواتها وتجنب تدهور مركزها المالي في ظل اضطراب الأوضاع الاقتصادية.
- إن المصارف الإسلامية خلال الأزمات كانت قادرة على تقديم التمويل بخلاف المصارف التقليدية التي تشدد على شروط الائتمان خلال الأزمات، كما أنها كانت أقل عرضة لمخاطر السيولة الناتجة عن الأزمات نظراً لاحتفاظها بأصول سائلة.
- يرجع استقرار المصارف الإسلامية خلال الأزمات إلى تحريم الربا شرعاً، ومنع التعامل بالديون المضمونة بالأصول التي تعد سبباً رئيسياً للأزمات المالية، وارتكاز المصارف الإسلامية على الاقتصاد الحقيقي.
- الأداء الجيد للمصارف الإسلامية في ظل الأزمات عزز من مكانتها عالمياً وأقر خبراء الاقتصاد الغربيون بصلابة الأسس التي يقوم عليها التمويل الإسلامي، كما يرونه أحد البدائل الممكنة في سبيل تفادي الأزمات المالية.
- إن المصارف الإسلامية بالرغم من نجاحها في التغلب على الآثار السلبية للأزمة المالية إلا أنها تأثرت بتداعيات الأزمة على الاقتصاد الحقيقي وتحول الأزمة إلى أزمة اقتصادية أدت إلى ركود اقتصادي عام لذلك هذا التأثير يعتبر غير مباشر، ولكون أصولها ترتبط بالاقتصاد الحقيقي انخفض معدل نموها غير أنها لم تفقد قيمتها بالكامل واستمرت في النمو، كما تعتبر هذه الآثار ضئيلة مقارنة بالخسائر التي تكبدتها المصارف التقليدية.
- تعتبر المصارف الإسلامية تجربة رائدة في مجال العمل المصرفي، فبالرغم من قصر عمرها مقارنة بالمصارف التقليدية إلا أنها حققت نمواً كبيراً ولم يقتصر نشاطها على الدول الإسلامية بل توسع ليشمل الدول الغربية.
- تواجه المصارف الإسلامية العديد من الصعوبات والمعوقات التي تعترض طريق نموها وانتشارها كنقص الكوادر البشرية المؤهلة، وتعدد الآراء الفقهية، وضعف الدعم الحكومي لها واتباع البنوك المركزية سياسات التمويل التقليدي.

2.10. التوصيات:

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر (2017)

- نظراً لما حققته المصارف الإسلامية من تميز ونجاح في الأزمات المالية فإن الوضع الراهن في ليبيا يتوجب الالتفات لأهمية المصارف الإسلامية وتوسيع الأفق لها حيث تعتبر أحد الحلول الممكنة لتفادي الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الاقتصاد الحقيقي.
- إن أساليب التمويل الإسلامي هي البديل الأمثل لاستقطاب رؤوس الأموال واسترجاع ثقة العملاء في المصارف وتنشيط العمل المصرفي خاصة بعد صدور قانون رقم 1 بشأن منع المعاملات الربوية في ليبيا.
- ضرورة اتخاذ الخطوات الجادة والفاعلة من قبل السلطات لتوفير بيئة قانونية تشريعية ملائمة لطبيعة عمل المصارف الإسلامية وتقديم الدعم لها.
- يتوجب توفير برامج تعليمية وتدريبية متخصصة لغرض إعداد الكوادر التي تلبي متطلبات عمل المصارف الإسلامية.
- ضرورة وجود هيئة شرعية على علم ودراية كاملة بفقهاء المعاملات المالية الإسلامية وتعمل على توحيد الآراء الفقهية قدر الإمكان.
- إن إنشاء المصارف الإسلامية ضرورة ملحة للإصلاح الجذري في النظام المالي المصرفي ويتوجب إنشائها في بيئة تطبق كافة ضوابط الشريعة الإسلامية بدون أي مخالفات شرعية وإلا فلا حاجة لمصارف تتحايل على الدين.
- فكرة التحول إلى المصارف الإسلامية في ليبيا تحتاج إلى خطط استراتيجية وإرادة حقيقية من قبل السلطات والاستفادة من كافة تجارب التحول في الدول الأخرى وضرورة دعم مراكز البحث والتطوير لمواكبة التطورات .
- نظراً لندرة البحث العلمي في مجال التمويل الإسلامي فنحن بحاجة إلى مزيد من البحوث والدراسات في هذا المجال لتعزيز من مكانته وتطويره ومواجهة أي تحديات.

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر (2017)

• قائمة المراجع:

1. ارشيد ، محمود. (2007) الشامل في عمليات المصارف الإسلامية ، دار النفائس ، عمان ، الأردن.
2. الأمين، حسن. (2000) المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، المعهد الاسلامي للتنمية، جدة، السعودية.
3. التوني، ناجي. (2004) الأزمات المالية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 29، الكويت
4. الطاهر، قادري محمد، البشير، جعيد وعبدالكريم، كافي. (2014) المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
5. المشهراوي، أحمد حسين أحمد. (2003) تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
6. الموسوي، حيدر يونس. وجواد، كاظم كاظم. (2009) المصارف الإسلامية وتحديات العولمة مع إشارة خاصة إلى اتفاقية بازل/2، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11(4)
7. الوادي، محمود، خريس، إبراهيم وسبحان، حسين. (2009) دور الاقتصاد الإسلامي في الحد من الازمات الاقتصادية، المؤتمر الدولي السابع لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.
8. بركيبة، رتيبة. (2014) تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2007-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر
9. بوجلال، محمد. (1990) البنوك الإسلامية: مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر
10. خالد، موسى مبارك. (2013) صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 20 أوت سكسكية، الجزائر.
11. خريوش، حسني علي. (2010) دور المصارف الإسلامية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية (دليل المصارف الأردنية، المؤتمر العلمي الدولي الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الكويت.
12. رضوان، عادل حسيني علي. (1996) البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الشريعة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر.
13. سعدي، خاطر. (2015) التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر.
14. سمحان، حسين محمد. (2013) أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن.
15. سميان، محمد علي. (2011) وجهة نظر حول المصارف الإسلامية: المشاكل والمعوقات والطموحات والرؤية المستقبلية، المؤتمر الدولي للمصارف، جامعة آل البيت، السعودية.
16. شحاته، حسين حسين. (2006) المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، الطبعة الأولى، مكتبة التقوى، القاهرة، مصر.

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر (2017)

17. صالح، صالح. وغربي، عبد الحليم. (2009) كفاءة صيغ أساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات و التقلبات الدورية ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس ، الجزائر.
18. عبدالعزيز، أحمد. (2004) فقه المعاملات وصيغ الاستثمار، دار المتقدمة للنشر، عمان، الأردن.
19. عبداللطيف، إيمان محمود. (2011) الأزمات المالية العالمية: الأسباب والآثار والمعالجات، رسالة دكتوراه ، جامعة سانت كليمنتس العالمية، بغداد، العراق.
20. فرحان، حسن ثابت. (2010) أثر الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، كلية التجارة والاقتصاد، صنعاء، اليمن.
21. محيسن، فؤاد محمد. (2009) الأزمة العالمية المالية وأثارها على المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق ، سوريا.
22. ناصر، سليمان. (2002) تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث للنشر، الجزائر.

23. Abdulle, MY. And Kassim, SH. (2012), Impact of Global Financial Crisis on the Performance of Islamic and Conventional Banks: Empirical Evidence from Malaysia, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol. 8(4), pp.9-20.
24. Almanaseer, M. (2014), The Impact of the Financial Crisis on the Islamic Banks Profitability -Evidence from GCC, International Journal of Financial Research, Vol.5(3), pp.176-187.
25. Bashir, A., Sajid, MR. and Iqbal, S. (2011), Barriers to Islamic Banking Growth- Bank Employees' Perspective from Pakistan, Asian Journal of Finance & Accountin, Vol.3(1), pp.56-72.
26. Chowdhry, C. and Goyal, A. (2000), Understanding The Financial Crisis in Asia, Pacific-Basin Finance Journal, Vol.8, pp.135-152.
27. Čihák, M. and Hesse H. (2008), Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis, Working Paper, WP 08/16, International Monetary Fund, IMF.
28. Čihák, M., and Hesse, H. (2010), Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis. Journal of Financial Services Research, Vol.38(2), pp.95-113.
29. Crotty, J. (2009), Structural Causes of The Global Financial Crisis, Cambridge Journal of Economics, vol.33 (4), pp.563-580.
30. Daly, S., GhorbelZouri, S. and Frikha, M. (2013), Islamic Financial Stability during the US Sub-prime Crisis: Using from Data Panel, Journal of Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport ,Vol. 1(1), pp.1, 1-12
31. Farooq, M and Zaheer, S. (2015), Are Islamic Banks More Resilient during Financial Panics?, Working Paper, , WP/15/41, International Monetary Fund IMF.
32. Hasan, M. and Dridi, J. (2010), The Effect of The Global Crisis on Islamic and Conventional Banks; A Comparative study, Working Paper , WP/10/201, International Monetary Fund (IMF).
33. Miniaoui, H. & Gohou, G. (2013), Did Islamic Banking Perform Better During the Financial Crisis? Evidence from the UAE, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, vol. 9(2), pp. 115-130.

العدد السابع والعشرون – 02 / سبتمبر (2017)

34. Parashar, SP. And Venkatesh, J. (2010), How Did Islamic Banks Do During Global Financial Crisis?, Banks and Bank systems, Vol.5 (4), pp54-62.
35. Rajhi, W.and Hassairi,S. (2013), Islamic Banks and Financial Stability, Region et development, Vol.3, pp.149-177.
World Islamic banking and Competitiveness Report , 2013
http://www.mifc.com/index.php?rp=ey_world_islamic_banking_competi
36. World Islamic banking and Competitiveness Report , 2016
<https://www.scribd.com/document/292101652/World-Islamic-Banking-Competitiveness-Report-2016>